

أثر تكنولوجيا سلسلة الكتل على أداء سلاسل التوريد: دراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية

إلياس، قصابي. (٢٠٢٣). أثر تكنولوجيا سلسلة الكتل على أداء سلاسل التوريد: دراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة التنمية الاقتصادية، مج ٨، ع ٢٤، ٣٤ - ٤٨. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1473957>

Prepared by

تركي الغامدي



تتميز الدراسة بعرض منظم للنتائج الإحصائية من خلال جداول مرقمة مدعومة ببيانات وصفية دقيقة، كالمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط والانحدار، وهذا يمثل نقطة قوة تتم عن التزام الباحث بالمعايير الأكاديمية في عرض البيانات، إلا أن الإشكالية البارزة تكمن في محدودية التحليل النصي المصاحب لهذه الجداول، إذ يُلاحظ أن الشروحات المصاحبة تكتفي بتكرار نتائج الجداول دون تقديم تفسير أعمق للنتائج أو ربطها بالسياق المؤسسي الجزائري، أو توضيح الأثر العملي لتطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل على العمليات التشغيلية.

على سبيل المثال، أشار الباحث إلى أن تكنولوجيا سلسلة الكتل تؤثر إيجابياً على أداء سلاسل التوريد بنسبة تفسير بلغت ٤٢,٢% ($R^2 = 0.422$)، لكنه لم يفسر الكيفية التي يتم بها هذا التأثير، كما لم يناقش ما إذا كان هذا التأثير متساوياً عبر أبعاد التكنولوجيا الثلاثة (اللامركزية، الشفافية، التتبع)، بل اكتفى بعرض معاملات الانحدار دون تحليل نوعي لهذه الأبعاد..

يعاني القسم الخاص بالنتائج من غياب شبه تام للربط مع الإطار النظري والدراسات السابقة. فعلى الرغم من أن الدراسة استعرضت في بداياتها الخلفية النظرية لتكنولوجيا سلسلة الكتل ومفاهيم سلاسل التوريد، إلا أن هذا البعد اختفى تمامًا عند مناقشة النتائج. لم تُقارن النتائج الحالية مع ما ورد في الأدبيات سواء من حيث التوافق أو التعارض، ما يُضعف من عمق التحليل ويجعل النتائج معزولة عن السياق العلمي الأوسع. وكان من الممكن مثلاً مناقشة ما إذا كانت العلاقة الإيجابية بين الشفافية في تكنولوجيا الكتل وتحسين الأداء اللوجستي تتماشى مع دراسات مثل (Min (2018 أو (Treiblmaier (2018، أو تباينت عنها في السياق الجزائري. غياب هذا الربط يضعف قيمة الدراسة كإسهام تراكمي في الحقل المعرفي..

رغم أن الدراسة عرضت تأثيرًا إيجابيًا لمعظم الأبعاد المدروسة، إلا أنها لم تُعالج النتائج غير المتوقعة أو تفسر محدودية التأثير في بعض الأبعاد. فمثلاً، بُعد "التتبع" كانت له أقل قيمة R^2 (0.371) مقارنة بـ "اللامركزية" (0.341) و "الشفافية" (0.367)، إلا أن الدراسة لم تُناقش سبب تدني هذا الأثر نسبياً، أو ما إذا كان يعكس فجوة تقنية أو ثقافية في تطبيق التتبع في المؤسسات الجزائرية.

كذلك، لم تتطرق الدراسة إلى نتائج سلبية أو غير دالة إحصائياً، ما يوحي بأن التحليل اقتصر على تأكيد الفرضيات دون مساءلتها أو تقديم نقد ذاتي للنتائج، وهذا يُعد قصوراً منهجياً، إذ إن تحليل الجوانب غير الدالة يمكن أن يكون مفتاحاً لفهم أعمق

للظاهرة، أو مؤشراً على وجود متغيرات وسيطة أو تفاعلات لم تُدرج في النموذج

على مستوى الاتساق الداخلي، تظهر النتائج منسجمة مع أدوات القياس المستخدمة (استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، تم التحقق من صدقها وثباتها بألفا كرونباخ > 0.7)، ومع المنهجية الوصفية التحليلية التي تبنتها الدراسة. هذا يدل على التزام الباحث بضبط أدوات البحث بما يتناسب مع أهدافه. لكن رغم هذا الاتساق الإحصائي، تظهر فجوة في الاتساق المنطقي بين النتائج وبين التوصيات. فالتوصيات جاءت عامة جدًا، كالدعوة إلى "تبني تكنولوجيا الكتل في المؤسسات الجزائرية" دون أن تستند صراحة إلى نتائج كمية بعينها أو إلى اختلافات بين القطاعات أو نوعيات الأداء. كما لم يُبيّن ما إذا كانت النتائج تنطبق على جميع المؤسسات بالتساوي، أو أن بعض السياقات التنظيمية أو التقنية تضعف أو تعزز هذا الأثر.

رغم أن الدراسة تقدم مساهمة كمية محترمة في فهم العلاقة بين تكنولوجيا سلسلة الكتل وأداء سلاسل التوريد، إلا أن نتائجها تعاني من غياب التحليل النوعي العميق، وافتقارها إلى الربط الجاد بالإطار النظري والدراسات السابقة، كما أن غياب معالجة النتائج غير الدالة، وتقديم توصيات فضفاضة غير مستندة إلى تحليل معمّق، يحدّ من القيمة التطبيقية للدراسة.

وبناءً عليه، فإن نتائج الدراسة تحتاج إلى معالجة تفسيرية واستدلالية أكثر عمقاً، لتكون فعلاً مدمجة في السياق العلمي والتطبيقي المعاصر.

رغم أن التوصيات المقدمة في الدراسة تبدو من حيث المظهر منسجمة مع موضوع البحث، إلا أن معظمها يفتقر إلى الارتباط المباشر والصريح بالنتائج الكمية المحددة التي خرجت بها الدراسة. على سبيل المثال، أشارت النتائج إلى أن بُعد "اللامركزية" هو الأكثر تأثيرًا ($\beta = 0.743$)، لكن لم يتم تقديم توصية تستهدف تعزيز هذا البعد تحديدًا، سواء على مستوى السياسات المؤسسية أو نظم المعلومات.

وجاءت التوصية بصيغة عامة: "ضرورة تبني تكنولوجيا الكتل في المؤسسات الجزائرية لتحسين أداء سلاسل التوريد"، هذه التوصية تُعد تكرارًا مباشرًا لمشكلة الدراسة، دون أن تُترجم إلى إجراءات تنفيذية ترتبط بالأبعاد الأكثر تأثيرًا، أو الفئات المؤسسية المستفيدة من التطبيق...

التوصيات

تعاني التوصيات من غياب الطابع العملي الواضح. إذ لا تحدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ (مثل وزارة التجارة، أو إدارات اللوجستيك في المؤسسات)، ولا تضع آليات تنفيذ واقعية أو مراحل تطبيق تدريجية. على سبيل المثال، جاء في التوصيات: "الاعتماد على الكفاءات المؤهلة والخبرات للقيام بالتطبيق الأمثل لتكنولوجيا الكتل".

هذا مطلب مشروع، لكنه نظري وغير محدد. ما المقصود بالكفاءات؟ هل المطلوب هو إنشاء وحدات تدريبية؟ أم استقطاب خبرات خارجية؟ أم بناء شراكات مع الجامعات؟

غياب التفصيل يجعل هذه التوصية أقرب إلى شعار مثالي منها إلى خطة قابلة للتنفيذ في بيئة المؤسسات الجزائرية التي تعاني - كما أشارت بعض الأدبيات - من فجوات بنيوية في البنية الرقمية..

التوصيات

تم عرض التوصيات في قائمة غير مرتبة، دون أي تلميح للأولويات أو الأطر الزمنية. لم يُبيّن مثلاً أي التوصيات يُعد ذا أولوية عاجلة (مثل بناء الوعي المؤسسي)، وأيها يُصنف كاستراتيجية طويلة الأمد (مثل دعم البحث والتطوير في تكنولوجيا الكتل)، هذا الغياب للترتيب يحرم متخذ القرار من خارطة طريق عملية للتنفيذ، ويقلل من القيمة التوجيهية للتوصيات.

كما لم يتم تصنيف التوصيات بحسب مستوى التطبيق: هل بعضها موجه لصناع السياسات؟ أم للإدارات التنفيذية داخل الشركات؟ أم للباحثين والمؤسسات الأكاديمية؟ غياب هذا التصنيف يضعف فاعلية التوصيات ويجعلها ضبابية.

يفتقر قسم التوصيات إلى البُعد الابتكاري أو التطويري الذي يُميز الدراسات الأكاديمية ذات القيمة المضافة. فمعظم التوصيات تدرج تحت عناوين مألوفة مثل: "دعم البحث العلمي، توفير بيئة العمل المناسبة، تقديم الحوافز". وهي مطالب تتكرر في أغلب الدراسات دون أن تقدم حلولاً جديدة مستوحاة من نتائج البحث. كان بالإمكان اقتراح سياسات تجريبية مبتكرة، كإنشاء منصات تجريبية لسلسلة الكتل داخل بعض المؤسسات العامة، أو إطلاق مختبرات ابتكار مشترك بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، لتجريب سلاسل الكتل في بيئات مراقبة، ومن ثم تقييم أثرها على سلاسل التوريد، مثل هذه المقترحات كانت ستضيف على الدراسة طابعاً ريادياً وتجريبياً مميزاً..

رغم أن التوصيات المعلنة في الدراسة تنطلق من نية واضحة لتعزيز الأثر التطبيقي للبحث، إلا أنها تعاني من عدة نقاط ضعف منهجية:

- افتقارها للارتباط المباشر بنتائج الدراسة الكمية الدقيقة.
 - غموضها من حيث القابلية للتنفيذ والجهات المستهدفة.
 - غياب ترتيب الأولويات الزمنية أو الاستراتيجية.
 - افتقارها إلى أفكار مبتكرة تتجاوز ما هو مطروح سابقًا في الأدبيات.
- وبالتالي، فإن إعادة صياغة التوصيات وفق منظور أكثر ارتباطًا بالبيانات، وموجه نحو السياسات، ومدعوم بتصورات تنفيذية وابتكارية، سيكون أمرًا ضروريًا لتعزيز القيمة العملية والعلمية للدراسة.



Thank You